

## تحليل مشكلة الفقر وسوق العمل العراقي نموذجاً للمدة (2003-2014)

م. م. علي هادي حميد الدلفي<sup>1</sup> ، م. م. جاسم هادي فرج الخشيمائي<sup>2</sup>

انتساب الباحثين  
<sup>2,1</sup> كلية الكوت الجامعة، واسط،  
العراق، 52001

<sup>1</sup> kutiraq083@gmail.com  
<sup>2</sup> jasmehade66@gmail.com

<sup>1</sup> المؤلف المراسل

معلومات البحث  
تأريخ النشر : كانون الأول 2021

### المستخلص

إن دراسة مشكلة الفقر وسوق العمل تعد من الدراسات المهمة إذ تمس حياة المجتمع والتي تتمثل بنقص الجانب النقدي والمعنوي المتمثل بالحرمان الثقافي والتعليم والسكن اللائق والمشاركة في القرار، لذي فأن كثير من الدول اهتمت بمعالجة مشكلة الفقر لما لها من أهمية كبرى على المجتمع والاقتصاد القومي، وذلك من خلال اتباع مجموعة من البرامج والسياسات القصيرة والمتوسطة ومن ثم طويلة الأجل. مما تقدم يمكن القول ان هذا البحث يحاول تسليط النظر على الفقر والتعرف على نوع الفقر الموجود في العراق ومن ثم تحليل سوق العمل والتوصل الى العلاقة بين المتغيرين. لذا توصل البحث الى وجود علاقة قوية مباشرة وغير مباشرة بين الفقر وسوق العمل وذلك من خلال البطالة والتضخم وحجم السكان اثناء المدة المبحوثة، كما ان السياسات التي تبنتها الحكومة آنذاك لم تعطي اكلها بالمستوى المطلوب، وايضاً توصل البحث ان اهم برامج يمكن استخدامه لمعالجة الفقر وزيادة تشغيل القوى العاملة هو تحسين الجهاز الانتاجي المتمثل بالقطاع الصناعي والزراعي، وكذلك تحسين وتفعيل دور التعليم الجيد بشكل عام.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد، التضخم، الارتباط الذاتي

### Analysis of the Poverty Problem and the Labor Market Model in Iraq (2003-2014)

Ali Hadi Hamid Aldalfi<sup>1</sup> , Jassim Hadi Faraj Alkhashmawi<sup>2</sup>

### Abstract

The study of the problem of poverty and the labor market is one of the important studies affecting the life of society, namely the lack of monetary and moral aspects of cultural deprivation, education, adequate housing and participation in the decision, so many countries concerned with addressing the problem of poverty because of the great importance of society and the national economy, Programs and policies are short, medium term and long term.

It can be said that this research attempts to shed light on poverty and determine the type of poverty in Iraq and then analyze the labor market and access to a relationship between the two variables.

Thus, the study found a direct and indirect direct link between poverty and the labor market through unemployment, inflation and population size during the period investigated. The policies adopted by the government at the time did not give them the required level. The research also concluded that the most important programs can be used to address poverty. The labor force is to improve the productive apparatus represented by the industrial and agricultural sector, as well as to improve and activate the role of quality education in genera.

Keywords : Economy, Inflation, Self - link

### Affiliation of Authors

<sup>1,2</sup> Kut University College,  
Wasit, Iraq, 52001

<sup>1</sup> kutiraq083@gmail.com  
<sup>2</sup> jasmehade66@gmail.com

### <sup>1</sup> Corresponding Author

### Paper Info.

Published: Dec. 2021

**المقدمة**

شهدت ظاهرة الفقر تطوراً ملحوظاً في وقتنا الحاضر مما جعلها محط اهتمام عالمي، وهذا التطور لم يكن وليد لحظة زمنية قصيرة، وإنما مر بفترات زمنية طويلة نتيجة للتوسع الذي شهدته الظاهرة وما أحدثته من نتائج على المجتمع والدولة، فقد أصبحت مشكلة تهدد مستقبل الإنسانية، وبهذا فإن ظاهرة الفقر برزت للعيان في العراق في فترة التسعينيات من القرن الماضي وذلك بالاعتماد على مفردات البطاقة التموينية، لذلك فقد بادرت الدولة العراقية إلى وضع عدة إجراءات من برامج التخفيف من الفقر وتطبيق برامج الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية والقروض للمشاريع وغيرها من الأمور بعد 2003، أما سوق العمل في العراق يعد من الدراسات الاقتصادية المهمة والمعاصرة والتي تتبع هذه الأهمية من تفاقم مشكلة اختلال هيكلية سوق العمل العراقي (عرض العمل والطلب عليه)، وسبب هذا الاختلال هو ظهور مشكلة البطالة، إذ أن هذه المشكلة لم تقتصر على ارتفاع معدلها فحسب بل باتجاهها وتنوع أشكالها، ويعود سبب هذه المشكلة إلى زيادة حجم المعروض من القوى العاملة في ظل محدودية الطلب عليها نتيجة افتقار العراق إلى سياسة عمل واضحة تقوم على أسس علمية وحقائق دقيقة لقوة العمل، لذا فإن الاهتمام بسوق العمل وتحسين أدائه يحتم تبني استراتيجية تنمية وطنية ملائمة بحيث تضمن تكامل السياسات والإجراءات الخاصة بسوق العمل.

**أولاً // أهمية البحث**

تنتقل أهمية البحث في دراسة ظاهرة الفقر ومدى علاقتها بسوق العمل، بوصفها ظاهرة اجتماعية مهمة تمس الجانب الاجتماعي للبلد، مع ذكر أهم السياسات التي استخدمت في معالجة الفقر القوى العاملة.

**ثانياً // هدف البحث**

يمكن ذكر أهداف البحث بما يلي:

1. دراسة واقع الفقر في الاقتصاد العراقي واسبابه ومؤثراته أثناء مدة البحث.
2. دراسة سوق العمل وربطه بمشكلة الفقر.
3. معرفة اتجاه القوى العاملة في أي من القطاعين اقبالاً.

**ثالثاً // مشكلة البحث**

تتجسد مشكلة البحث بطريقة التساؤلات الآتية:-

1. ما هي اسباب الفقر في العراق.

2. هل توجد علاقة بين مشكلة الفقر وسوق العمل.

3. هل السياسات التي تبنتها الحكومة العراقية في معالجة الفقر وسوق العمل قد اعطت ثمارها.

**رابعاً // فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان اتباع مجموعة برامج وسياسات تخفيض الفقر من قبل الدولة مع تحسين سوق العمل، كفيلة في تخفيض معدلات الفقر في العراق.

**خامساً // هيكلية البحث**

يتجلى هيكلية البحث التعرف على الجانب النظري للفقر وسوق العمل وفق المدارس والنظريات، ومن ثم تحليل الفقر وسوق العمل في العراق مع التعرض الى اهم السياسات ذات العلاقة بالبحث.

**المبحث الأول// الاستعراض النظري للفقر وسوق العمل.****أولاً // الاستعراض النظري للفقر****1. مفهوم الفقر**

أن الفقر لا يعبر فقط عن الحرمان أو الافتقار المطلق لشخص ما للحاجات الضرورية الأساسية، وإنما يعبر عن الاقصاء عن مختلف نشاطات المجتمع والخدمات الاجتماعية والسلع المادية والغير المادية، لذا يمكن تعريف الفقر بأنه ( مفهوم ديناميكي يرتبط بنقص الموارد وانخفاض القدرات والافتقار إلى رأس المال المادي والبشري ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات) [1]، كما يعرفه المعهد العربي للتخطيط بأن الفقر هو (التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي حيث يعرف مستوى الرفاه بدالة المنفعة في نظرية المستهلك) [2].

ويرى الباحثان أن الفقر لا يعبر فقط عن عجز الانسان عن اشباع حاجاته كما يقرر الاقتصاديين بل يعني عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الانسان المادية والمعنوية وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع.

**2. أنواع الفقر**

أن ظاهرة الفقر تعتبر معقدة ومتعددة الجوانب، فالفقر يعني عجز فئة من الافراد والاسر عن توفير الدخل اللازم للحصول على السلع التي يحتاجون إليها لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المقبول وعليه فان الفقر أشكال وأنواع مختلفة تبعاً لما يلي [3]:

**الفقر البشري**

تشمل أوجه الحرمان في القدرات الأساسية وهذا الحرمان يتعلق بسنوات العمر، والصحة، والإسكان، والمعرفة، والمشاركة، والأمن الشخصي، والبيئة، وهذه العوامل عندما تتفاعل مع بعضها البعض سوف تشكل قيوداً حادة على الخيارات الإنسانية وهذا بدوره يؤدي إلى عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية كالتعليم والغذاء والرعاية الصحية والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بكل حرية.

**الفقر النقدي**

نجد ان الفقر النقدي هو نقص في عنصر واحد هو الدخل أي أنه يتم تحديده على اساس معيار الدخل حيث نجد هنالك فرق بين الفقر المطلق والي يشير إلى حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين يسمى حد الفقر، أما الفقر النسبي والذي يشير إلى انتماء الفرد إلى الفئة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع.

**3. النظريات المفسرة للفقر**

ان ظاهرة الفقر اعترفت بها كل النظريات الاجتماعية والاقتصادية، لذا ليس هنالك خلاف على وجوده، إنما الخلاف يكون على الأسباب التي تؤدي إليه وطرق معالجته، ويمكن ان نذكر بعض النظريات المفسرة للفقر أهمها :-

**أ. نظرية الحلقة المفرغة للفقر (The theory of vicious circle of poverty)**

أساس هذه النظرية، أن في المجتمعات المتخلفة عوامل مرتبطة بعضها مع البعض الآخر، ويكون تفاعلها بشكل دائري، ويؤدي ذلك إلى بقاء حالة التخلف على ما هي عليه وباستمرار، وتبقى الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الفقيرة بمستويات منخفضة، إذ إن التخلف في هذه البلدان هو نتيجة للفقر، وخصائص الفقر في هذه المجتمعات هي نتيجة للتخلف في الوقت نفسه [4]، وتشير هذه النظرية إلى إن هنالك حلقتين للفقر وأساسهما ندرة رؤوس الاموال في المجتمعات المتخلفة، حلقة متصلة بجانب العرض والحلقة الأخرى متصلة بجانب الطلب [5]، وإن مستويات الاستثمار متوقفة على عرض الادخار والطلب عليه إذا كان هنالك حافز على الاستثمار، فمن جانب عرض رؤوس الاموال، فإن انخفاض الدخل الحقيقي يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار، وسبب انخفاض الدخل هو انخفاض الإنتاجية، وسبب انخفاض الإنتاجية هو انخفاض رؤوس الاموال المعدة للاستثمار، وبالتالي

انخفاض الادخار وقلة المعروض من رؤوس الاموال، أما فيما يخص الطلب على رؤوس الاموال، ينخفض الحافز على الاستثمار عندما تكون القوة الشرائية منخفضة للمجتمع، وعند تدني الدخل الحقيقي وضعف الكفاءة الانتاجية التي يسببها انخفاض رأس المال المعد للاستثمار ويرجع سببه لانخفاض الحافز على الاستثمار وهكذا تدور الحلقة بشكل دائري [6]، وينتج عن ذلك، التخلف ونقص الدخل، ومن ثم انخفاض المستوى الصحي والتعليمي، وهذه الخصائص الثلاثة تشكل حلقة مفرغة للفقر، فالفرد الفقير ذو الدخل المتدني لا يستطيع توفير ما يكفيه من الحاجات الأساسية من غذاء بالدرجة الاولى، وسوف يعاني من سوء التغذية وتدهور صحته وضعف قدرته على العمل وبالتالي انخفاض دخلة وتكتمل الحلقة وتعود من جديد [7].

**ب. نظرية رأس المال البشري (The theory of human capital)**

مضمون هذه النظرية إن التعليم يخفض الفقر وذلك عن طريق اكتساب الأفراد المهارات بالتعليم مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم في العمل وتكون فرصة حصولهم على عمل كبيره، بعكس الأفراد الذين لا يحصلون على فرصة تعليم [8]، وتفترض هذه النظرية سيادة المنافسة التامة في الأسواق، وتؤكد هذه النظرية على أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمجتمع تنخفض مستويات الفقر، وبالتالي إن الفقر ينتج عند انخفاض مستوى التعليم في الأسرة والمجتمع، وتتضح فوائد التعليم في خفض الفقر على المدى البعيد، إذ إن الاستثمار في التعليم من الاستراتيجيات المهمة في خفض الفقر [9].

**4. الأسباب التي تؤدي إلى الفقر**

لا يقتصر الفقر على دول العالم الثالث أو النامي فقط فهو موجود في كل بقاع الأرض، ولا يتصل بنظام اقتصادي دون غيره، وأسباب الفقر متعددة ومتنوعة، منها أسباب سياسية وأخرى اقتصادية أو أسباب تتعلق بالبيئة وسوء الاحوال الجوية، أو سوء إدارة الدولة لمواردها وهنا سوف نتناول أهم أسباب الفقر وهي :-

- أ. البطالة.
- ب. غياب الأمن والسلام العالمي.
- ت. التفاوت في توزيع الدخل القومي.
- ث. سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

## ثانياً // الاستعراض النظري لسوق العمل

## 1. مفهوم سوق العمل

يمكن اعطاء مفهوم واضح لسوق العمل إذ يعرف سوق العمل بأنه ذلك المكان الذي يلتقي فيه عرض العمل وطلب العمل، بحيث يتوفر فيه فرص العمل للشخص الذي يبحث عن العمل، فسوق العمل يتكون من عنصرين مهمين كما قلنا، هما: طلب العمل، وعرض العمل، يتأثر سوق العمل بعوامل كثيرة منها: الأجور، مكان العمل، والخبرة، وعدد ساعات العمل، وكل واحد من هذه العوامل تحدد العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه في السوق [10].

الآن بعد ان تعرفنا على مفهوم سوق العمل، يمكن توضيح العنصرين الاساسيين في سوق العمل وكالاتي:

أ- عرض العمل: يقصد بعرض العمل، عدد العاملين المعروضة في سوق العمل فعلا او المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة، ان عرض العمل يكون مرادف لمصطلح القوى العاملة والذي يعرف بأنه ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تقع أعمارهم ما بين (60-15) سنة علماً ان عرض العمل يتكون من أصحاب العمل الذين يديرون نشاطاً اقتصادياً معيناً، ويشغلون الآخرين تحت إدارتهم، ان عرض العمل يتأثر في حجم السكان والتركيب النوعي

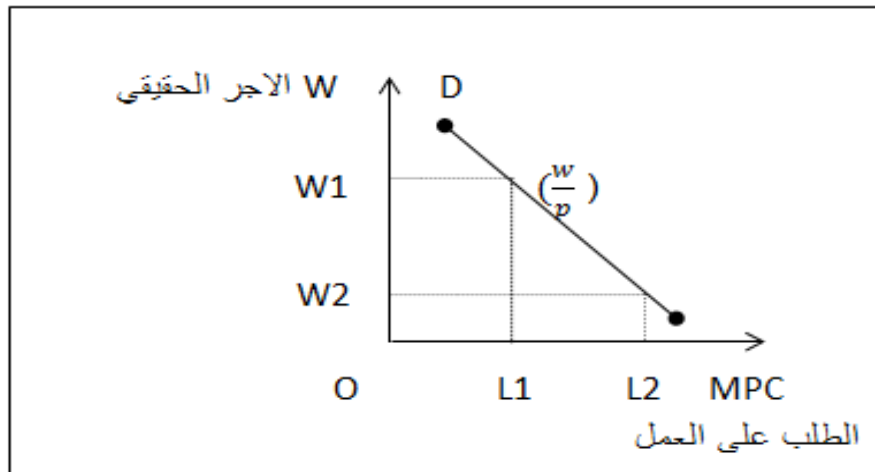
للسكان وساعات العمل وحرية اختيار العمل فضلاً عن النزوح والهجرة، بحيث ان عرض العمل يصبح دالة بالعوامل المذكورة انفاً. ب - الطلب على العمل: يمثل الجانب الثاني من سوق العمل، عندما يزداد الطلب على الانتاج في السوق نتيجة زيادة النمو فإن المنتج يضطر الى زيادة توظيف قوى عاملة اي زيادة الطلب على العاملين وهذا يحدث في سوق العمل، وهذا يكون مقابل اجر بمعنى آخر يقوم رب العمل بشراء او استئجار خدمات العمل من السوق مقابل اجر يدفعه للعاملين.

ومن الجدير بالذكر انه يتحقق التوازن عند تقاطع منحني عرض العمل مع منحني طلب العمل في سوق العمل، اي ان توازن العرض والطلب يجريان في السوق ويحددان الكميات المعروضة والمطلوبة والأجر الذي يرافق تلك الكمية [11].

## 2. وجهة نظر الكلاسيك والكينزية في سوق العمل

## أ. سوق العمل من وجهة نظر الفكر الكلاسيك

يرى الكلاسيك أن الطلب على العمل تابع للأجور الحقيقية، حيث كلما ينخفض الاجر الحقيقي ( $\frac{W}{P}$ )، كلما تزداد الكمية المطلوبة من العمل والعكس صحيح [12] كما مبين في الشكل البياني (1) :-



شكل (1) : العلاقة بين الاجر الحقيقي والطلب على العمل في سوق العمل

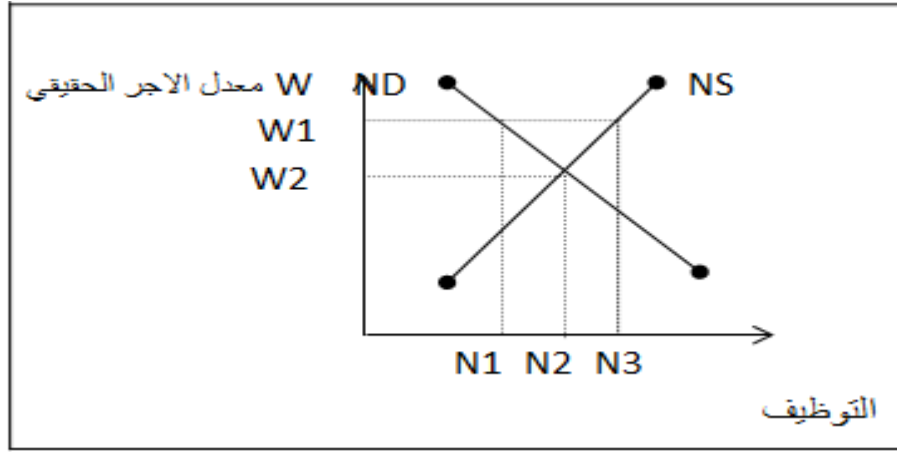
المصدر: مدحت القرشي، اقتصادات العمل، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن- عمان، 2007، ص33.

الانتاج في الامد القصير يتغير تغيراً مباشراً مع مستوى الاستخدام (العمل) أي أن:  $y=f(L)$   
أن الكلاسيك يرون مستوى تشغيل القوى العاملة يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل (التوظيف الكامل) [13].

كما يرى (ريكاردو) بأن الاجر يتحدد تبعاً لتفاعل عاملي العرض والطلب، فترتفع الاجور عندما تكون الايدي العاملة نادرة، وتنخفض عندما تكون هناك وفرة في الايدي العاملة، علماً أن

أما بشأن التوازن في سوق العمل فيتحقق عندما تتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، وذلك عندما يتعادل معدل الاجر الحقيقي التوازني مع الناتج الحدي للعمل [14]، كما في الشكل (2) التالي :-

وبناء على ذلك فقد اعتقد الكلاسيك بأن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، وذلك عن طريق جهاز الأسعار.



شكل (2) : تحقيق التوازن في سوق العمل

المصدر:- صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983، ص 123.

انه في مدة الانكماش يتطلب التوسع في زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا كله يعتمد على سياسة الأنفاق العام التوسعي والتي بدورها تؤدي إلى زيادة العمالة في القطاع العام والخاص و ينتج عنها ارتفاع العمالة والدخل وأرباح الشركات، وزيادة إنتاج السلع والخدمات التي تحتاجها السوق الداخلي [18].

#### المبحث الثاني// تحليل واقع الفقر وسوق العمل في العراق.

##### أولاً // تحليل واقع الفقر في العراق للمدة (2003- 2014)

##### 1. أسباب مشكلة الفقر في العراق

❖ **البطالة :-** عنصر العمل هو أهم عنصر من عناصر الإنتاج، لأنه يخلق التفاعل مع سائر العناصر وبالتالي فهو يخلق الإنتاج السلعي والخدمات، ولا تتم التنمية الاقتصادية من دون قوة العمل وهي شرط اساسي لتحقيقها، وتعتبر الموارد البشرية أهم من الموارد المادية في الادب الاقتصادي وإن الانسان اداة التنمية وغايتها [19]، حيث يمتلك العراق موارد بشرية كافية للنهوض بواقع الاقتصاد اذا دعمت بالتدريب والتأهيل ومن ثم توفير فرص العمل، إذ شهد سوق العمل في العراق نمواً كبيراً في نسبة البطالة بعد عام 2003 ولكثير من الاسباب، منها حل الجيش العراقي السابق، وتسريح الاف من الشرطة المحلية وقوى الأمن الداخلي،

#### ب. سوق العمل من وجهة نظر الفكر الكينزي

لكينز دور فعال في التشغيل أثناء الكساد العظيم، إذ أكد على تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية وعلى تشجيع الأنفاق، وذلك من اجل توليد فرص عمل للقوى العاملة العاطلة وبالخصوص بعد فشل المدرسة الكلاسيكية.

يرى كينز أن النظرية الكلاسيكية لا تلائم الاقتصاد الحالي الذي نعيش فيه وخاصةً فيما يتعلق في مشكلة البطالة والقدرة الإنتاجية، وكذلك مسألة التوظيف الكامل [15]، إذ يرى (كينز) بأن التوظيف الكامل هي حالة نادرة، كما بين بأن مستوى التشغيل لا يتوقف على العرض الكلي و الطلب الكلي، وإنما يتوقف على حجم الطلب الفعلي، وفي النهاية يمكن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل (بمعنى تحقيق التوازن الاقتصادي في نفس الوقت وجود بطالة)، وذلك عندما يكون الطلب الفعلي أقل من العرض الكلي وهو ما يسود الاقتصاديات الحديثة (keynsian-school-of-economics [16])، كما يعتقد (كينز) وعن طريق الطلب الكلي، فإن الحكومة تستطيع محاربة البطالة والكساد خصوصاً في مدة الكساد العظيم، وذلك عن طريق الأنفاق العام، فعندما تزيد الدولة نفقاتها العامة هذه سوف تولد دخولاً عالية جزء منها يستهلك والجزء الآخر يستثمر والنتيجة يتم تشغيل الأيدي العاملة والفضاء على البطالة أو التقليل منها [17]، كما يعتقد كينز

يشير الجدول (1) إلى معدلات البطالة في العراق، إذ بلغ معدل البطالة في عام 2003 (28.1%) وعام 2004 (26.8%)، واستمرت نسبة البطالة في الانخفاض حتى بلغت في عام 2013 نسبة (11%)، وذلك لتحسن الوضع الأمني وقيام الحكومة بوضع خطة للتخفيف من الفقر، وتوفير قروض صغيرة مدره للدخل للعاطلين عن العمل والمباشرة بها منذ عام 2007، واستيعاب الكثير من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل في الأجهزة الأمنية [21]، وارتفعت نسبة البطالة في عام 2014 و 2015 لتبلغ (14.7%، 16.4%)، وبنسبة تغير سنوية بلغت (15.45، 29.13%) على التوالي، وذلك لتدهور الوضع الأمني، وارتفاع أعداد النازحين من مناطقهم وترك أعمالهم بسبب احتلال التنظيمات الارهابية (داعش) لأكثر من ثلث مساحة العراق تقريباً، وانخفاض المشاريع الاستثمارية على مستوى البلد.

يضاف إلى ذلك توقف أعداد كبيره من المصانع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في القطاعين العام والخاص، فيما تزايدت المزامحة على الوظائف الحكومية بعد عودة المفصولين السياسيين وعودة آخرين من الخارج بعد عام 2003، وتزايد الأجور والرواتب دفع الكثيرين لدخول سوق العمل [20]، في حين إن الاقتصاد العراقي يعاني من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية غير النفطية التي تستطيع استيعاب عنصر العمل كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وكذلك محدودية قدرة القطاع العام على توفير وظائف تستوعب الأعداد الكبيرة من العمل، إن ضعف الاستثمارات في القطاعين العام والخاص، وعدم وجود رؤية واضحة للتنسيق بين مخرجات التعليم وما يحتاجه سوق العمل، أدى إلى تزايد البطالة في الاقتصاد العراقي.

الجدول (1) : معدلات البطالة ونسبة تغيرها في العراق للمدة (2003-2015)

السنوات	معدل البطالة	نسبة التغير السنوي %	السنوات	معدل البطالة	نسبة التغير السنوي %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2003	28.1	-----	2010	15	7.14
2004	26.8	-4.63	2011	11	-26.67
2005	17.9	-33.21	2012	11.9	-26.67
2006	17.5	-2.23	2013	11	-7.56
2007	11.7	-33.14	2014	12.7	15.45
2008	15.3	30.76	2015	16.4	29.13
2009	14	-8.49			
					4.2
					معدل النمو السنوي المركب

المصدر:- جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.  
البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة. العمود (2) احتسب من قبل الباحثان بالاعتماد على العمود (1).

لأنه لا يستطيع معالجة التضخم عن طريق القطاع المصرفي والائتماني لأن دورهما قليل جداً وفي تراجع وإن أغلب العراقيين لا يودعون أموالهم في المصارف، وقليل من يقترض منها عكس الدول المتقدمة التي تستطيع معالجة التضخم بسياساتها النقدية وذلك لتقدم وتطور التعامل المصرفي وتطوره عند الأفراد [23]، فضلاً عن فقدان الثقة بالمصارف والسياسة المالية والنقدية والاقتصاد عموماً، وإن انخفاض معدلات التضخم في العراق بعد عام 2007 يعود لعدة أسباب منها، سياسة البنك المركزي في السيطرة على سعر صرف الدولار عن طريق مزاد بيع العملة [24]، وكذلك انخفاض النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة وتعطل أغلب المشاريع القائمة التي تسببت ببطالة الكثير من

❖ **التضخم :-** تفاعل الكثير من العوامل الحقيقية جعلت مشاكل الاقتصاد العراقي مشاكل مركبة، أوصلت الاقتصاد العراقي إلى ما عليه الآن، ومن هذه المشاكل المركبة هي مشكلة التضخم، وقد أثبتت مرحلة ما بعد عام 2003 إن ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي هي ظاهرة مركبة بالرغم من إن مسببات التضخم قد زالت ومن ضمن هذه المسببات هي التبعية للسياسة المالية، ورفع العقوبات الدولية، واستئناف تصدير النفط، واستقلالية البنك المركزي، وأصبح له دور مهم في التصدي للمشكلات الاقتصادية بسياساته وأدواته النقدية، ومن أبرز هذه المشكلات مشكلة التضخم [22]، وإن دور السياسة النقدية المتمثل بالبنك المركزي هو إيقاف استمرار التضخم وليس علاجه وذلك

وقد بلغت أقصاها عام 2006 (53.1%) وهي نسبة تضخم حادة تعرض لها الاقتصاد العراقي وبنسبة تغير بلغت (43.1%) عن عام 2005 الذي كانت نسبة التضخم فيه (37.4%)، ثم أخذ معدل التضخم بالانخفاض إلى أن بلغ أدنى معدل له في عام 2015 إذ انخفض إلى (1.4%)، وبتغير سنوي سالب بلغ (-36.4%)، والنمو السنوي المركب لكل المدة بالسالب ايضا إذ بلغ (-21.7%).

العاملين، مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية لأغلبية أفراد المجتمع [25]، وشهد الاقتصاد العراقي ارتفاع معدلات التضخم من عام 2003 إلى عام 2007 ثم بدأ بالانخفاض كما يشير الجدول (2). حيث بدأت معدلات التضخم بعد عام 2003، بالارتفاع والتذبذب إذ إن نسب التغير السنوية تكشف هذا التذبذب في معدلات التضخم

جدول (2) : معدلات التضخم في العراق للمدة (2003-2015)

السنوات	الرقم القياسي العام للاسعار 2007 100= (1)	معدل التضخم السنوي % (2)	نسبة التغير السنوي % (3)	السنوات	الرقم القياسي العام للاسعار 2007 100= (1)	معدل التضخم السنوي % (2)	نسبة التغير السنوي % (3)
2003	28.7	33.5	---	2010	125.1	2.5	69.9 -
2004	36.4	26.8	20 -	2011	132.1	5.6	124
2005	49.9	37.1	38.4	2012	140.1	6.1	8.9
2006	76.4	53.1	43.1	2013	142.7	1.9	68.8 -
2007	100	30.9	41.8 -	2014	145.9	2.2	15.8
2008	112.7	12.7	58.9 -	2015	148	1.4	36.4 -
2009	122.1	8.3	34.6 -				
							معدل التغير السنوي المركب %
							21.7 -

المصدر:- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة، العمود (3) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (2).

## 2- مؤشرات مشكلة الفقر في العراق

إنّ موضوع الفقر في العراق لم يشغل فكر الساسة ولم يأخذ مساحة مهمة في الخطط التنموية طيلة العقود في القرن الماضي، وشهدت فترة السبعينات تحسناً في مستويات المعيشة وانخفاض الفقر، وساء الوضع في الثمانينات والتسعينات وازدادت نسب الفقر في العراق وبعد تغير النظام السياسي في العراق عام 2003 وتنامي ظاهرة الارهاب والعنف الطائفي والتهجير مما خلفت هذه الاحداث آثار سنية على الواقع العراقي وانتشار ظاهرة الفقر، ويمكننا الآن ان نتناول مؤشر الحاجات الاساسية والذي يقسم إلى قسمين هما :-

❖ **الإنفاق والدخل** :- ارتفع متوسط إنفاق الأسرة الشهري بالأسعار المدفوعة من (907) ألف دينار في عام 2007 إلى (1.647) ألف دينار عام 2014، أما بأسعار السوق فقد ارتفع من (1.001) ألف دينار عام 2007 إلى (1.960) ألف دينار عام 2014، وارتفع متوسط

انفاق الفرد الشهري بالأسعار المدفوعة من (132) ألف دينار عام 2007 إلى (346) ألف دينار عام 2014 كما موضح في الجدول (3).

أما بخصوص متوسط دخل الأسرة الشهري فقد ارتفع إلى (1.562) إلف دينار عام 2014 بعد إن كان (859) ألف دينار عام 2007 بالأسعار المدفوعة، وارتفع بأسعار السوق من (952) ألف دينار عام 2007 إلى (1.875) ألف دينار عام 2014، وكان متوسط دخل الفرد الشهري (125) إلف دينار في عام 2007 ارتفع إلى (271700) دينار عام 2014 بالأسعار المدفوعة، أما بأسعار السوق ارتفع متوسط دخل الفرد الشهري من (139) ألف دينار في عام 2007 إلى (0.330) دينار عام 2014، كما ونلاحظ أيضاً انخفاض إنفاق الأسرة الشهري على الغذاء من 61.7% عام 1993 إلى 35.6% عام 2007 واستمر في الانخفاض إلى أن بلغ في عام 2014 (28.4%).

الجدول (3) : متوسط الدخل والانفاق الشهري للأسر والأفراد في العراق لسنوات مختلفة

اتفاق الأسرة الشهري على الغذاء	متوسط دخل الفرد الشهري		متوسط دخل الأسرة		متوسط انفاق الفرد		متوسط انفاق الأسرة		الانفاق السنوات
	سعر السوق	الدخل المستلم	سعر السوق	اسعار مدفوعة	سعر السوق	اسعار مدفوعة	سعر السوق	بالأسعار المدفوعة	
61.70%	---	---	---	---	---	---	---	---	1993
35.60%	0.139	0.125	0.952	0.859	0.146	0.132	1.001	0.907	2007
34.50%	---	---	---	---	---	---	---	---	2011
31.90%	0.237	0.195	1.597	1.313	---	---	1.665	1.38	2012
28.40%	0.330	0.171	1.575	1.562	---	0.346	1.96	1.647	2014

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق (2007/2012، ص 22-23)

جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احوال المعيشة، المسح الاقتصادي والاجتماعي المستمر النصف سنوي لعام 2014، ص 3.

\* 2011، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، تقرير مسح شبكة معرفة العراق، 2011، ص 8.

وجوار العراق إذ بلغت نسبة معامل جيني في مصر وتركيا (0.344، 0.346) على التوالي وفي الجزائر والمغرب (0.353)، (0.395) على التوالي، وبلغت في اليمن (0.377) وفي إيران (0.384) وفي الاردن بلغ معامل جيني (0.388) [28]، وارتفعت قيمة معامل جيني لعام 2009 الى (0.309) مما يدل على إن التفاوت بين الأفراد قد ازداد عن عام 2007، أما في عام 2012 فقد انخفض قليلاً عن عام 2009 لكنه بقي أعلى تفاوتاً من عام 2007 [29]، أما في عام 2014 فقد ارتفعت قيمة معامل جيني إلى (0.380) وهذا يشير إلى السير إلى عدم العدالة بسبب التدهور الحاصل في تدني النفقات التحويلية للفئات المحتاجة ولا سيما المتعلقة بنفقات البطاقة التموينية وعدم كفاءة الإنفاق المخطط، يشير الجدول (4) إلى قيم معامل جيني لبعض السنوات وتذبذب القيم انخفاضاً وارتفاعاً:-

❖ **التفاوت في حجم الإنفاق والدخل بين الأسر:-** على مستوى الإنفاق ينخفض التفاوت قليلاً، إذ تبلغ حصة الخمس الأفقر (9%) من مجموع الإنفاق الأسري، بينما الخمس الأغنى تبلغ حصته (39%) من حجم الإنفاق الأسري [26] (جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2009، ص 8)، ويزداد التفاوت بين العوائل الفقيرة وغير الفقيرة في مجال الدخل، إذ إن الخمس الأفقر من السكان لا يحصل إلا على (7%) من الدخل بينما الخمس الأغنى يحصل على (43%) من الدخل، وإذا تم تقسيم الأفراد إلى عشر فئات متساوية على ما يحصلون عليه من دخل فتكون ادنى ثلاث فئات عشرية من الأفراد يشكلون (25.8%) وحصتهم من الدخل تبلغ (8.9%) ونسبة (35.1%) يشكلون أعلى ثلاث فئات عشرية يحصلون على (61.6%) من إجمالي الدخل [27].

وبلغت نسبة معامل جيني في العراق في عام 2007 (0.295)، وتعد هذه النسبة منخفضة وأقل حده إذا قورنت مع دول المنطقة

جدول (4) : قيم معامل جيني لسنوات مختلفة في العراق

السنوات	1998	2003	2005	2007	2009	2012	2014
قيمة معامل جيني	0.540	0.514	0.420	0.285	0.309	0.295	0.380

المصدر:- 1. صندوق الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وزارة التخطيط في العراق، فقر الاطفال في العراق، تحليل اتجاهات فقر الاطفال والتوصيات بشأن سياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (2017-2021)، ص 15



2. نبيل جعفر عبد الرضا ونوده هلال جوده، قياس وتحليل اتجاهات الفقر في العراق (1980- 2012)، ص151. تحليل نسبة الفقر في العراق للمدة (2003-2015)

### 1- تحليل نسبة الفقر في العراق للمدة (2003-2015)

التعرض للأمراض أو ارتفاع في الأسعار وغير ذلك من الأسباب للوقوع تحت خط الفقر. ويوضح الجدول (5) خط الفقر ونسبته وأعداده حيث بلغت فجوة الفقر لعام 2007 (4.5) وهذا يدل على إن أكثر الفقراء على مسافة قريبة من خط الفقر، إذ بلغت نسبة الفقر (23%) في عام 2008 وفي عام (2009) نفس النسبة، وانخفضت في عام 2012 وقد بلغت (18.9%)، وبلغ عدد الفقراء (6465123) فرد فقير منخفضاً هذا العدد عن عام 2007 بـ (332513) شخص، وانخفضت كذلك فجوة الفقر إلى (4.1)، وبقيت شدة الفقر على حالها للسنتين (2007، 2012) إذ بلغت (1.4)، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء انخفضت نسبة الفقر في العراق لعام 2013 إذ بلغت هذه النسبة (18%) وبلغ عدد الفقراء (6317100) فرداً، إلا إنها وبسبب تردي الوضع الأمني وخروج الكثير من المناطق والمحافظات عن سيطرة الحكومة المركزية ووقوعها تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، ونزوح الملايين من أبناء الشعب العراقي هرباً من القتل والسبي، ارتفعت في عام 2014 إلى (22.5%) حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، وارتفع عدد الفقراء إلى (8101680) فرداً وكذلك ارتفعت فجوة الفقر إلى (6.6%) وشدة الفقر إلى (3%).

عندما رفعت العقوبات الاقتصادية عن العراق عام 2003 وتم رفع الأجور والرواتب، أصبح هناك تحسن ملحوظ للأسر في مستويات المعيشة، ويضاف لذلك إن مستويات الدخل في القطاع العام تبلغ مساهمتها (45%) من دخول الأسر في عام 2007 وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالسنوات السابقة التي لم تصل نسبتها إلى 25%، وبالتالي قد انخفضت نسبة الأفراد الذين تقل دخولهم عن (1300) دينار عراقي في اليوم الواحد عما كان قبل عام 2003 أيام النظام السابق [30]، وارتفعت نسبة الدخل المتحصلة من الأجور والرواتب من القطاع العام في عام 2012 إلى (52.1%) [27].

وبينت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كانون الثاني من عام 2006 ان نسبة الفقر بلغت لهذا العام (20%) من إجمالي السكان في العراق، وان ما يقارب المليونين أسرة تعيش تحت خط الفقر [31]، وبلغت نسبة الفقر في عام 2007 (22.9%) كما هو موضح في الجدول (5) أي ما يقارب (6797636) فرد عراقي يقع تحت خط الفقر، ويتركز معظم الأفراد حول خط الفقر البالغ (76896) دينار وإن نسبة قليلة منهم تتعد عن خط الفقر، وهذا يعرض الكثير من الأفراد ولأي سبب سلبي، كأن يكون انخفاض فرصة العمل أو

جدول (5) : خط الفقر ونسبته وأعداد الفقراء لسنوات مختلفة في العراق للمدة (2006 - 2014)

السنوات	خط الفقر دينار (1)	نسبة الفقر % (2)	فجوة الفقر (3)	شدة الفقر (4)	عدد الفقراء نسمة (5)	عدد السكان نسمة (6)
2006	---	*20	---	---	5762200	28811000
2007	76496	**22.9	**4.5	**1.4	6797636	29684000
2008	76496	***23	---	---	7105850	30895000
2009	76496	***23	---	---	7282720	31664000
2012	105500	**18.9	**4.1	**1.4	6465123	34207000
2013	105500	**18	---	---	6317100	35095000
2014	105500	***22.5	***6.6	***3	8101680	36007470

المصدر:-

1. \* حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر وسط الغنى في العراق، مجلة مدارك، العدد (9)، مؤسسة مدارك لدراسة البيات الرقي الفكري، متوفر

على الرابط التالي : [www.madarik.net](http://www.madarik.net)

2. \*\*\* التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات (2008، 2009).

3. \*\* فقر الاطفال في العراق، تحليل اتجاهات فقر الاطفال والتوصيات بشأن سياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (2017) - (2021)، ص 15.
4. العمود رقم (6) بالاعتماد على جدول (1)، العمود (5) استخرج من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه.
5. \*\*\*\* جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الاحصائية السنوية (2014 - 2016)، جدول (1/19)، ص 1035.

وبناءً على ما تقدم يمكن ملاحظة أن سوق العمل في العراق هو سوق ذكوري على الرغم من تزايد نسبة النساء في سن العمل مما يدل على توليد فرص العمل في جانب الرجال على حساب النساء [33].

أما واقع معدل نمو القوى العاملة (65 سنة فقط) في العراق هو في تزايد مستمر بسبب زيادة السكان، علماً ان محافظة بغداد تعد الأولى من حيث عدد العاملين (15 سنة فأكثر) وفق إحصائية الفقر عام (2014) والتي تبلغ (1,357,554) مليون عامل، كما بلغت نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان حوالي (20.74%) عام (2003)، وبمعدل سنوي بلغ (3.4%)؛ ثم ارتفعت نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان ما يقارب (24.126%) عام (2014)، لكن الظروف التي عانى منها العراق طيلة هذه المدة (2003-2014) أدت إلى عدم الاهتمام بهذه القوى الكبيرة من حجم العمال في سوق العمل العراقية [33]، لكن إذا قارنا العراق مع بقية الدول العربية نجد أن نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان وبنحو عام منخفضة، إذ شكلت نسبة القوى العاملة التي تقع أعمارهم ما بين (14-5) ما بين (4%-13.4%) مما يدل على تردي أوضاع المعيشة [34]، كما نلاحظ أن انتاجية العمل تتراوح ما بين (21.4435%) و(05.8669%)، كما يمكن ملاحظة اجمالي القوى العاملة عام (2003) قد بلغت (6,085,492) عامل، ثم اخذت بالتزايد طول المدة، حتى بلغت عام (2014) (8,686,537) عامل، أما التركيب العمري للسكان والذي يمثل مؤشر للدلالة عن نسبة الإعالة، أن أكثر من ثلثي سكان العراق هم دون سن الثلاثين من عمرهم، وذلك حسب إحصائيات المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لعام (2007)، وهذه النسبة تدل على تزايد السكان في سن العمل (15-65) سنة والتي تُعد فئة اقتصادية [35].

ثانياً // واقع التشغيل في سوق العمل العراقي بعد عام (2003) شهد العراق بعد عام (2003) تغيرات كبيرة في واقع المجتمع العراقي، وذلك جراء الإحداث التي عاشتها الساحة العراقية والتي تشمل (الإحداث السياسية، الإحداث العسكرية، الأزمات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية والثقافية... وغيرها)، والتي نجم عنها انعكاسات كبيرة على مفاصل الحياة في كافة العراق كما ذكره سابقاً، إذ برزت الانعكاسات عن الإحداث الاقتصادية ولاسيما فيما يتعلق في سوق العمل العراقية، إذ شهد العراق بعد عام (2003) ارتفاع متزايد في الطلب على الأيدي العاملة في مؤسسات الدولة (القطاع العام [32] نتيجة نمو القطاع العام، هذا من جهة لا سيما بعد عام (2005) (انظر جدول 6)، ومن جهة أخرى ارتفاع نمو عرض العمل، إذ شهد العراق ارتفاع في عرض العمل حتى بلغت القوى العاملة الإجمالية للقطاع العام والقطاع الخاص في العراق في عام (2004) إلى (6,271,621) مليون عامل بين رجل وامرأة بين (15-65) سنة، وأخذت القوى العاملة في تزايد حتى بلغت إلى (6,889,558) مليون عامل عام (2007)، كما أن نسبة التشغيل في سوق العمل العراقية نجدها قد احتلت نسبة أكبر عام (2004) والتي بلغت (82.5%) ثم ارتفعت عام (2007) إلى (85.3%)، بينما كان القطاع العام يحتل المرتبة الثانية من مجموع التشغيل للقوى العاملة، إذ كانت نسبة التشغيل عام (2004) تبلغ (14.76%-17.5%) على التوالي، في حين يحتل القطاع الخاص النسبة الأكبر للتشغيل في (قطاع الزراعة والصيد والغابات وفي التشييد والبناء والنقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد) [33]، علماً أن غالبية القوى العاملة في العراق هم الرجال، أما بالنسبة للريف فنلاحظ أن نسبة المرأة هي أعلى من الحضر البالغة (20.9%) بسبب عملها في قطاع الزراعة عام (2008)، في حين نجد أن الرجال تبلغ نسبتهم (78.6%) وهي أكبر من المدينة.

## الجدول (6) : اجمالي القوى العاملة في العراق

السنة	اجمالي القوى العاملة (1)	نسبة القوى العاملة الى السكان % (2)	معدل النمو السنوي للقوى العاملة % (3)	إنتاجية العمل (4)	عدد العاملين المشاركين في العمل للقطاع العام (5)
2003	6085,492	20.741	-	4435.21	2,495,052
2004	6,271,621	23.110	3.06	6634.30	2,571,365
2005	6,485,793	23.204	3.415	6697.53	2,659,175
2006	6,683,193	23.207	3.043	7159.96	2,806,941
2007	6,889,558	23.211	3.088	7041.18	2,893,614
2008	7,066,683	23.111	2.751	7318.37	2,968,006
2009	7,279,573	22.990	3.012	7517.09	3,057,420
2010	7,537,886	23.207	3.565	7661.52	3,165,912
2011	7,801,939	23.408	3.503	8158.28	3,276,814
2012	8,084,658	23.633	3.623	8866.28	3,395,556
2013	8,381,525	23.882	3.672	9030.08	3,520,240
2014	8,686,537	24.126	3.640	8669.05	3,648,346

المصدر: 1- العمود (1،5) www.world bank.org.

2- العمود (2،3،4) من أعداد الباحث، بالاعتماد على العمود (1) والجدول (7) العمود (3)، علي هادي، رسالة غير منشورة، قياس

اثر الانفاق العام في التشغيل العراق نموذجاً للمدة 2003-2014، ص 52.

مشكلة كبيرة، ومن اجل مواجهة هذا العرض الهائل من القوى العاملة لجأت الحكومة إلى تبني كثير من السياسات والبرامج منذ (2003-2014) في التشغيل والخطط التنموية بهدف امتصاص هذا العرض والوصول إلى التوازن الكلي؛ لكن لم تتمكن من تحقيقه على ارض الواقع، بل لم يظهر أي مشروع استراتيجي في تشغيل الأيدي العاملة إلا جزءاً قليلاً، إذ لا يزال دور القطاع الصناعي محدوداً وضعيفاً، وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يؤمن (15 %) من احتياجات السوق الغذائية لذا فإن السوق لا يزال يعاني من إغراق سلعي خارجي [37].

علماً أن المسح الإحصائي للقوة العاملة في العراق تم في خمس مدد رئيسية على وفق الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات (COSIT)، وهي إحصائية مسح القوة العاملة عام (1997)، وإحصائية عام (2003) حول الأوضاع المعيشية في العراق، وإحصائية عام (2004) مسح القوة العاملة، وإحصائية عام (2008) حول المسح التشغيلي، وآخر إحصائية عام (2014) حول خارطة الفقر [36].

أن نمط التشغيل الحالي هو انعكاس للبيئة الاقتصادية القطاعية في العراق، إذ بدلاً من استعمال الموارد النفطية في الاستثمار الحقيقي (الإنتاجي) وانجاز تنمية حقيقية والتي تعمل على استيعاب القوى العاملة المتزايدة في سوق العمل العراقي، بل تم توجيه اغلب واردات النفط نحو الأنفاق الاستهلاكي كما أن صرف الأنفاق الاستثماري ضعيف بسبب الفساد المالي والاداري [37]، ممّا أدى

أن أحداث عام (2003) أدت إلى تشغيل أيدي عاملة كثيرة في القطاع العام وذلك عن طريق فتح أبواب التعيين للمفصولين السياسيين واحتساب كامل الخدمة في مدة تركهم للعمل، وكذلك فتح باب التطوع في السلك العسكري والدوائر الحكومية المدنية، ممّا جعل أسواق العمل في العراق معظمها تذهب نحو القطاع العام نتيجة ارتفاع هيكل الطلب على الوظائف في القطاع العام، لكن كل ما قامت به الحكومة من فتح أبواب التعيين في القطاع العام واحتواء برامج تفعيل مكاتب التشغيل، إلا أن القطاع العام لم يتمكن من استيعاب الارتفاع المتزايد في نمو عرض العمل العراقي وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الخاص [33].

أن توافر فرص عمل في العراق تُعد من أبرز المشكلات التي تصيب الاقتصاد العراقي بسبب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة التي تدخل في سوق العمل سنوياً نتيجة الأسباب المذكورة فيما تقدم، وعلى رأس هذه الأسباب هي الاستمرار في معدل النمو للسكان وبمستوى كبير، فإن الزيادة تبلغ (3.1 %) سنوياً لمدة ستة عقود (1947-2009)، علماً انه حتى لو انخفض معدل نمو السكان، فإن سوق العمل سيستمر بالتوسع لمدة أطول وذلك بحسب أن معدل نمو القوى العاملة اكبر من معدل نمو السكان، ويمكن ذكر أن الحكومة قد تبنت استعمال سياسة اتفاقية توسعية في التوظيف الحكومي وخاصةً في السلك العسكري وكما تم ذكره، إلا انه لم تستطع استيعاب إلا جزء قليل من عرض العمل وعلى مستوى الاقتصاد الكلي للبلد، كما أن تزايد عدد الداخلين لسوق العمل تعد

نسبة الفقر نتيجة عدم وجود مرونة في الانتاج في القطاع العام والخاص لاستقطاب القوى المتزايدة للعمل في سوق العمل.

❖ **التضخم** :- بما ان معدل التضخم لا يتناسب مع الحاجة الفعلية في الاقتصاد العراقي لذلك تزايدت معدلات البطالة والتي انعكس على الفقر، وبالتالي توجه اغلب القوى العاملة نحو القطاعات الهامشية، والتي تزيد من نسبة الفقر [11].

**المبحث الثالث :- اهم السياسات المستخدمة في الفقر و سوق العمل في العراق**

أولاً // أهم السياسات للتخفيف من الفقر في العراق

### 1. نظام البطاقة التموينية (The ration card system)

بدأ العمل بنظام البطاقة التموينية في عام 1990 في العراق بعد فرض العقوبات الدولية عقب احتلال الكويت، وكان لهذا النظام دور جوهري في إنقاذ المجتمع العراقي من خطر المجاعة طيلة (13) عام، وبعد تغيير النظام السياسي سنة 2003 استمر العمل بنظام البطاقة التموينية لكن قلصت مفرداتها بعد عام 2009 إلى خمسة سلع غذائية كما هو مبين في الجدول (7).

إلى توجه اغلب الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة إلى القطاع العام باعتباره قطاع مضمون في المستقبل كما ذكر أنفأ، مما ولدت ظهور بطالة مقنعة وبطالة ناقصة في الدوائر الحكومية، الامر الذي ادى الى تدهور القطاع الخاص الذي يحتضن كافة الفئات العمرية للقوى العاملة ما بين (15- 65) سنة، بغض النظر عن الفئات العمرية دون السن القانوني للعمل وفوق السن القانوني للعمل (فئة صغار السن الاقل من 15 سنة، وكبار السن الاكثر من 65 سنة)، علماً ان القطاع الخاص يحتضن هذه الفئات العمرية وبأجور منخفضة جداً مقارنة مع القطاع العام.

ومما تقدم يمكن ان نلاحظ ان الفقر في العراق هو من نوع متعدد الابعاد، كما يمكن ان نربط الفقر بسوق العمل في العراق وذلك من خلال البطالة الذي يعد مؤشر للفقر وكذلك حجم السكان والتضخم:-

❖ **البطالة**:- هناك ارتباط وثيق بين البطالة والفقر ومدى تأثيرها في سوق العمل، إذ كلما زادت البطالة يعني زيادة القوة العاملة في السوق العاطلة والتي لا تجد فرص عمل بالتالي زيادة الفقر، وهذا ما يعانيه الفقر في العراق، لان البطالة لا تزال مرتفعة كما هو 12.7% عام (2014)، بتغير سنوي 15.45.

❖ **حجم السكان**:- ان نسبة حجم السكان في العراق في تزايد مستمر وبمعدل نمو سنوي يبلغ (1.18%)، مما يعني زيادة

جدول (7) : مفردات البطاقة التموينية الاساسية الموزعة في العراق بعد عام 2003

المادة الغذائية	الحصة الشهرية (كغم)	الحصة اليومية غرام	بروتين غرام	السعرات الحرارية
طحين	9	300	32.4	1092
رز	3	100	7.6	362
سكر	2	6607	---	266
زيوت	1.25	41.7	---	375
حليب اطفال	1.8	60	8.5	290

المصدر :- برامج الاغذية العالمي، جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الامن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق، 2012، ص 45.

الدولة [37]، ويؤمن نظام البطاقة التموينية في العراق الطاقة الغذائية لنسبة كبيرة من المواطنين إذ يوفر ثلثي الطاقة الغذائية للأسر الفقيرة ونصف الطاقة الغذائية المستهلكة للأسر بشكل عام وبالتالي فهي تسعى في تحقيق الأمن الغذائي وتشكل هذه النسبة

إن عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد العراقي (2150) سعرة حرارية بتكلفة رمزية تقدر بـ (757) دينار يدفعها الفرد لمصلحة وزارة التجارة عبر الوكلاء لدى الوزارة المذكورة وهي تمثل تكلفه رمزية وإن الأسعار مدعومة بشكل كبير من قبل

دينار عام 2008 وبمعدل نمو سنوي بلغ (79%) واخذت بالانخفاض التدريجي حتى بلغت في عام 2010 و2011 مقدار (3500) مليار دينار لكل عام، وارتفعت في الاعوام 2012 و2013 الى (4000، 4245) مليار دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي موجب وانخفضت في عام 2014 إلى (4779) مليار دينار ومعدل نمو سالب بلغ (3.5- %)، واخيرا في عام 2015 انخفضت التخصيصات للبطاقة التموينية الى (2500) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (47.5- %) وقد بلغ متوسط المدة (4567) مليار دينار، ومعدل النمو السنوي المركب سالباً حيث بلغ (7- %)، ويلاحظ انخفاض الدعم المقدم للبطاقة التموينية وانخفاض حصتها من الإنفاق العام، إذ انخفضت نسبة دعم البطاقة التموينية من الإنفاق العام من (29.8%) عام 2004 إلى (3.6%) عام 2013 وإلى (2.08%) في عام 2015.

(15%) من حجم الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بسعر السوق [38]، وتشكل (30%) من حجم الانفاق الاستهلاكي للخمس الاقفر من مجموع السكان، لكنها تشكل عبئاً على الموازنة العامة ومع انخفاض تخصيصاتها في السنوات الاخيرة إلا إنها، مازالت تشكل نسبة مهمة من النفقات العامة [39]، قبل 2014/6/8 كانت موازنات العراق كبيرة جداً وذلك فإن مفردات البطاقة التموينية لم تصل كاملة إلى المواطنين وكذلك نجد التأخير في التسليم الشهري ورداءة نوعية المواد المستوردة من قبل وزارة التجارة، وقد هدرت المليارات واخترقت في وزارة التجارة و عقود استيراد مفردات البطاقة التموينية، وإن موظفي التعاقدات لم يتغيروا منذ عام 2003 وإلى الآن [40]. يلاحظ من الجدول (8) ضخامة الأموال التي انفقت لدعم البطاقة التموينية حيث بلغ مجموعها أكثر من (50) ترليون دينار عراقي، وقد ارتفعت النفقات على البطاقة التموينية من (6000) مليار دينار عام 2004 و2005، إلى (6985) مليار

جدول (8) : مقدار النفقات الحكومية المخصصة لمفردات البطاقة التموينية في العراق للمدة (2004 - 2015) القيمة (مليار دينار)

السنوات	مقدار النفقات المخصصة على البطاقة التموينية (1)	نسبتها الى الانفاق العام (2)	معدل التغير السنوي (3)
2004	6000	29.8	—
2005	6000	16.7	0
2006	4500	9	25.0 -
2007	3900	7.5	13.0 -
2008	6985	11.7	79
2009	4200	6.0	39.9 -
2010	3500	4.1	16.7 -
2011	3500	3.6	0
2012	4000	3.4	14.3
2013	4950	3.6	6.1
2014	4779	—	3.5 -
2015	2500	2.08	47.7 -
متوسط المدة	4567		7.0 -

المصدر :-

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، للسنوات (2012، 2013، 2014).
2. جمهورية العراق، وزارة العدل، صحيفة الوقائع العراقية، العدد (4352)، 16 شباط، 2015، ص40.
3. حسن لطيف كاظم الزبيدي، كامل علاوي كاظم، الفقر ونظام البطاقة التموينية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (22)، السنة الثامنة، 2012، ص15.

الرعاية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي بل انما هي مكمله لها [42]، وبدأ العمل بهذا البرنامج ومنح الرواتب للمستفيدين من إعانات شبكة الحماية الاجتماعية في 2005/12/1 كأحد برامج الحكومة في التخفيف من الفقر، وفق المبادئ والترتيبات التي وضعتها الشبكة، وتم تحديد الجهات التي يحق لها الاستفادة من مساعدة شبكة الحماية الاجتماعية والتي تشمل (المعوقين، والعاجزين، واليتامى، والقاصرين، والمطلقات، والارامل، والطلاب المتزوجين، واسر السجناء، والعاطلين عن العمل المتزوجين) [43]، وبعد تغير النظام السياسي في العراق أخذت الأسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية بالتزايد، وكانت الخطة الموسوعة لمعالجة الفقر هي الوصول لمليون عائلة فقيرة تشملها الشبكة ويوضح الجدول (9) أعداد المشمولين برواتب الشبكة والمبلغ الكلي للرواتب.

## 2. شبكة الحماية الاجتماعية ( Social Protection )

### (Network)

تعرف شبكة الحماية الاجتماعية بأذنها كفالة الدولة وبموجب الدستور وانطلاقاً من مبادئ حقوق الانسان الأساسية، إن ترعى فئات المجتمع الفقيرة غير القادرة على توفير احتياجاتها الضرورية، وضمان حماية أفرادها من الفقر، وتوفير سبل عيشه الكريم، وهي موجهة للفئات التي تقع تحت خط الفقر بتقديم الإعانات لهم والخدمات المختلفة لحين انتشالهم من الفقر [41]، وهي إحدى آليات الحماية الاجتماعية المرحلية الغرض منها تخفيف البؤس ومحاربة الفقر، من أجل تمكين الأفراد أو الأسر التي تضررت لأي سبب كان، كالتراجع الاقتصادي والنزاعات والحروب، أو تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، والتي من نتائجها خفض الإنفاق الحكومي وأعداد المشتغلين في القطاع العام، وشبكة الحماية الاجتماعية ليست بديلاً عن نظام

جدول (9) : المستفيدين براتب شبكة الحماية الاجتماعية والرواتب المدفوعة لهم في العراق للمدة (2003-2015) (مليار دينار)

السنوات	الاسر المشمولة براتب شبكة الحماية الاجتماعية (1)	نسبة التغير السنوي (2)	الرواتب المدفوعة (مليار دينار) (3)
2003	72420	---	---
2004	100400	38.6	---
2005	131734	31.2	75.288
2006	982595	645.9	505.489
2007	772216	21.4 -	796.818
2008	691707	13 -	772.337
2009	754224	9	142.522
2010	317468	57.9 -	106.986
2011	395131	24.5	461.183
2012	381345	3.5 -	474.066
2013	878507	130.4	2672.8
2014	884297	0.7	1056.50
2015	819176	9.4 -	1044.80
معدل التغير المركب (2015-2003)		20.5	

المصدر:- 1. جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، احصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية، السنوات المختلفة.

2. العمود (2) من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه.

الزيادة إلى اعتماد الحكومة برنامج شبكة الحماية الاجتماعية كإحدى سياسات التخفيف من الفقر منذ عام 2005، وفي السنوات التالية لعام 2006 انخفضت أعداد الأسر المشمولة وبلغت في عام 2010 (317468) أسرة، وبمعدل نمو سالب بلغ (57.9-%)،

يلاحظ من الجدول (9) ارتفاع عدد المشمولين من (72420) أسرة عام 2003 إلى (982595) أسرة عام 2006، وهو أكبر عدد وصلت إليه شبكة الحماية الاجتماعية وكانت نسبة الزيادة عن عام 2003 كبيرة جداً حيث بلغت (1256.8%)، ويعود سبب تلك

المدى، وتحديد أولويات المشاريع وتكاملها على أساس المنهج السنوي للتنمية [48].

حيث اقترحت وزارة التخطيط على مجلس الوزراء فكرة التحول إلى أعداد برامج تنموية متوسطة الأمد (خمس سنوات)، وافر المجلس الفكرة عام (2008)، وبدأت وزارة التخطيط بالتهيؤ لأعداد خطة تنموية وطنية خمسية وباشرت العمل الفعلي المكثف لأعداد الخطة في بداية عام (2009)، ومن الكلام أنف الذكر بنحو واضح وملخص لأبرز السياسات والخطط الهادفة إلى توليد فرص عمل وتحقيق أبرز متطلبات الفرد العراقي، لكي يعيش حياة كريمة، لم يكن مستوى هذه الخطط بالشكل المطلوب.

إذ على الرغم من وجود أموال هائلة في العراق أثناء المدة المبحوثة، وزيادة معدلات الأنفاق العام بشقية (الجاري والاستثماري)، إلا أنه لم يحدث التطوير المطلوب وعلى مستوى الاقتصاد القومي العراقي، إذ أن (40%) من الأفراد تتراوح أعمارهم بين (15-24) سنة ليسوا في المدرسة يعملون أو يبحثون عن عمل، فضلاً عن معدلات العمالة لا تختلف كثيراً في حالة التعليم، إذ إن (25%) من الأفراد الأميين و (66%) من ذوي الشهادات (المشاركة في قوة العمل)، كما أن التوسع في التوظيف في القطاع العام (2007-2012) شكل وظائف الرجال الأقل تعليماً [48]. وبناءً على ما تقدم أن فرص الاستثمار، الذي يولد فرص التشغيل لم يكن في المستوى المطلوب، وهذا يؤدي إلى عوامل كثيرة تدخل في البنية الاقتصادية للاقتصاديات التي تعاني من هذه الظاهرة بغض النظر عن طبيعة النظام؛ لأن حجم التشغيل ومستواه متغير تابع لحجم النشاط الاقتصادي، وكذلك لحجم الطلب الفعال، ففي الدول المتطورة حجم التشغيل والقاعدة الإنتاجية تخضع لحجم ومستوى الطلب الفعال، أما الحال يختلف في الدول النامية ومنها العراق وذلك للأسباب الآتية [49]:-

1. ضعف مرونة الإنتاج.
2. ضالة أعداد وأحجام المشاريع الاقتصادية.
3. ضعف المقدرة التنظيمية التي تؤدي إلى عدم اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وفي النهاية عدم التوسع في حجم مستوى التشغيل ومن ثم البطالة.
4. الاختلال بين عرض العمل والطلب عليه، بسبب ارتفاع معدلات الزيادة السكانية.
5. تضارب الإنتاج المتطور الذي يولد المنافسة في الأسواق المتطورة الداخلية والخارجية مع الإنتاج كثيف العمل، كما في الشكل البياني الآتي (3) [49].

وارتفعت أعداد المشمولين في السنوات اللاحقة وبلغت في عام 2013 (878507) أسرة وبمعدل نمو موجب بلغ (130.4%) مقارنة مع عام 2012 الذي بلغ عدد الأسر المشمولة فيه (395131) أسرة ومعدل نمو سالب بلغ (3.5%)، وفي عام 2014 و 2015 بلغ عدد الأسر المشمولة (884207، 819176) أسرة على التوالي، وبلغ متوسط المدة للأسر المشمولة (552401) أسرة، وبلغت رواتب شبكة الحماية الاجتماعية في عام 2005 (75.288) مليون دينار عراقي، ارتفعت في عام 2006 و 2007 إلى (505.489، 796.818) مليون دينار على التوالي، وشهدت الأعوام 2013 و 2014 و 2015، ارتفاعاً في الرواتب المدفوعة إلى (2672.8، 1056.50، 1044.80) مليون دينار على التوالي، وإن معدل النمو السنوي المركب للأسر المشمولة برواتب شبكة الحماية الاجتماعية للمدة 2003-2015 بلغ (20.5%).

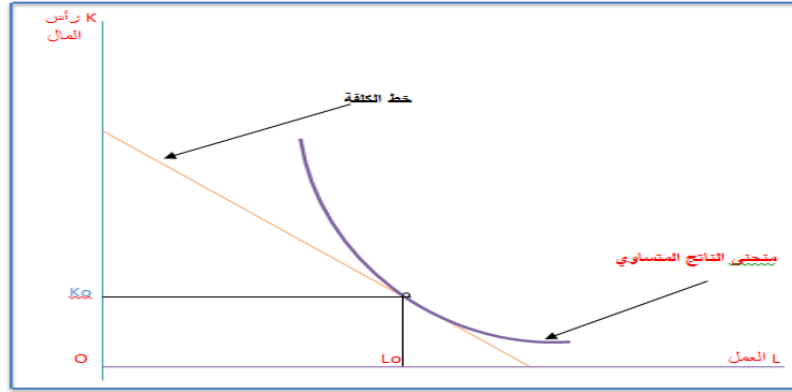
## ثانياً // أبرز السياسات التشغيلية

### 1. سياسة التشغيل في العراق بعد عام (2003):-

اتسمت سياسة التشغيل في العراق بتأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية التي سادت المجتمع في مختلف المراحل، اذ سادت سياسة التشغيل الكامل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه بالأجر السائد، أما بعد أحداث (2003) بدأت الحكومة بفتح باب التعيينات في القطاع العام؛ لكن لم تكن للخريجين فرصة عمل في القطاع العام إلا القليل، الأمر الذي أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة للخريجين، فضلاً عن تردي الأوضاع في القطاع الخاص، ومن هذا المنطلق بدأ الباحثون والمسؤولون على أعداد الدراسات الخلفية والبحوث وإيجاد الحلول وذلك من خلال (تفعيل مكاتب التشغيل) [33]، حيث تبنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية استراتيجية تشغيل لمدة قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، للحد من البطالة، إذ باتت مسؤولة عن ادارة أكثر من (35) مركزاً للتدريب المهني في العراق، تمكنت من تأهيل وتدريب (770576) شخصاً في مهن عديدة حتى نهاية آب (2010) [44]، ثم وضعت استراتيجيات وخطط، ابتداءً من عام (2007) ولغاية عام (2014) بالرغم من وجود خطط بعد عام (2014) والذي يتضح فيما بعد.

### 2. خطة التنمية الوطنية (2010-2014) [45]:-

تبلورت فكرة أعداد خطة تنمية وطنية متوسطة المدى من الإخفاقات والمشكلات التي واجهت أعداد البرامج الاستثمارية السنوية وخاصة صعوبة وضع رؤى تنموية شاملة متوسطة وبعيدة

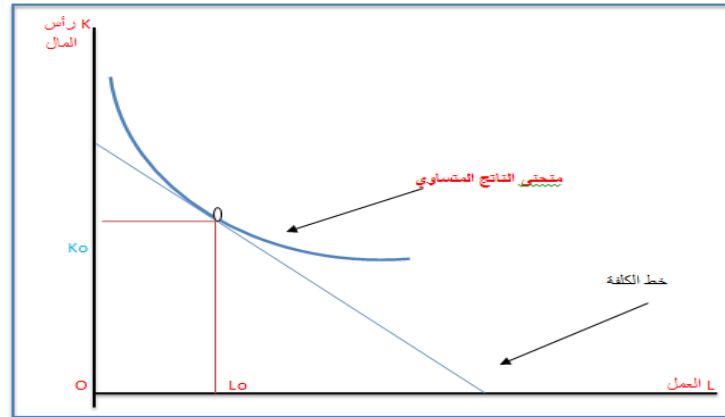


شكل (3) : منحنى العلاقة بين رأس المال والعمل.

المصدر:- جمال عزيز العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق ( البطالة والتضخم) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد19، 2015، ص141.

حول العراق و(الدول النامية الريعية) نجد أن مسار وانحدار خط التكلفة قد يتغير وأصبح يمس منحنى الناتج المتساوي في نقطة ترجح اختيار أساليب الإنتاج المتوافرة للعمل ومكثفة لرأس المال في المشاريع الاقتصادية مما يؤدي للحد من توافر فرص العمل في القطاع المتطور [49]، ومن هذا نلاحظ أن البطالة في العراق هي من نوع بطالة هيكلية ترتبط بالقطاعات، وليس مرتبط بالطلب الفعال، كما في الشكل البياني الآتي (4) :-

هذا التحليل لا ينطبق في الاقتصاد العراقي والذي يعتمد على صادرات النفط والتي تصل إلى أكثر من (95%) من إيرادات الموازنة العامة، إذ إن العراق قد انفق كثير من الأموال في مجالات العمل المتعلق في الأجهزة الحكومية والأمنية والقوات المسلحة مما ولد طبقة طفيلية تتمثل في الباعة المتجولين، علماً أن هؤلاء يحققون دخل أعلى من تلك الافتراضات التي تفترضها نظرية التنمية في ظروف عرض العمل غير المحدود، فعند تطبيق هذا الافتراض



شكل (4) : منحنى العلاقة بين رأس المال والعمل

المصدر:- جمال عزيز العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق ( البطالة والتضخم) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد19، 2015، ص141.

#### الاستنتاجات

2. توجد علاقة بين معدلات الفقر وسوق العمل، من خلال البطالة والتضخم وكذلك حجم السكان.

1. ان السياسات والبرامج التي اتخذتها الحكومة العراقية، لم تكن بالمستوى المطلوب بالتالي لم تُحل مشكلة الفقر، وذلك بسبب الفساد المالي والاداري، وهذا يعني عدم ثبات فرضية البحث.



[9] Toe oscal، 1997، A gender analysis; Report prepared for the gender equality unit، Swedish International development cooperation agency side، Institute of development studies، university of Sussex.

[10] www.mawdoo3.com

[11] رجاء خضير عبود الربيعي، الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة (2007-2012).

[12] مدحت القريشي، اقتصادات العمل، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2007.

[13] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.

[14] صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.

[15] Ahiakpor james c.w and Muhani Marin، Classical Macroeconomics som Modern variations and Distortions، London and newyork، 2003.

[16] keynsian-school-of-economics.

[17] ar.wikipedia. org / wik..www

[18] John Njenga muthui، The Impact of public Expenditure components on Economic Growth in kenya 1964-2011، International Journal of Business and social Science Vol.4 no.4; April 2013.

[19] Proceedings of International Scientific Conference on Sustainable Development Goals 24-25 November 2017، Baku، Azerbaijan.

[20] عادل عبد الزهرة شبيب، العراق بلد النفط والبطالة والفقر، 2017/3/15، متوفر على الرابط التالي : <http://www.iraqicp.com>

[21] ميادة رشيد كامل، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003- 2008)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة، 2011.

[22] مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011.

3. ان الفقر في العراق من نوع متعدد الابعاد، ام بالنسبة للقوى العاملة فأنها في تزايد مستمر ومن نوع شباتي، وان توجهم نحو القطاع العام بشكل عام.

#### التوصيات

1. نوصي باتباع سياسات متوسطة وطويلة الاجل، في حل مشكلة الفقر، مع الاخذ بنظر الاعتبار وضع لجان مختصة في مراقبة هذه السياسات، والقضاء على الفساد المتفشي.

2. ان مشكلة البطالة والتضخم من اهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، لذى نوصي باعادة الحياة للقطاع الصناعي والزراعي وعلى مستوى العراق.

3. وضع خطط تنموية بعيدة المدى، مع الاستفادة من القوى الشباتية الاقتصادية في البلد، وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص نحو الانتاجية الحرة المحلية.

#### المصادر

[1] فراس محمد الرواشدة وآخرون، تحليل مؤشرات مختارة لظاهرة الفقر في محافظة الجنوب في الاردن، مجلة الدراسات، العلوم الادارية، المجلد 41، العدد 2، 2014.

[2] المعهد العربي للتخطيط، الآلية النظرية لخط الفقر، الكويت، 1990.

[3] حصر وري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2008-2009.

[4] غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، الطبعة الاولى، بيروت - لبنان، 1993.

[5] Ragnar Nurkse 1993، problems of capital formation in underd developed countries، basil and basil Blackwell، p163.

[6] المحرر احمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2005.

[7] طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2001، لا تتوفر طبعه، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.

[8] حاجي فطيمة، اشكالية الفقر (دراسة قياسية الجزائر نموذجاً)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، الطبعة الاولى، 2017.

- [23] التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، " أعمال ندوة التضخم واوراق بحثية " العدد الثالث/تشرين الاول 2006 ،المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي.
- [24] رحمن حسن علي. حسن يحيى باقر، الابعاد الاستراتيجية لسياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على القطاع الزراعي في العراق للمدة ( 1987 – 2010 )، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،العدد( 14 ) سنة 2014، ص 53 كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط.
- [25] حسين هادي البدري، دور النفقات العامة في التخفيف من الفقر في العراق للمدة 2003-2015، رسالة غير منشورة، جامعة واسط، 2018.
- [26] جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ( الخلاصة )، 2009.
- [27] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق لعام 2012، تقرير الجداول.
- [28] اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، وزارة التخطيط : اقليم كردستان،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (خلاصة)، الطبعة الاولى، 2009.
- [29] فقر الاطفال في العراق، تحليل اتجاهات فقر الاطفال والتوصيات بشأن سياسات الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من الفقر ( 2017 – 2021 ).
- [30] العراق بعد عشر سنوات : الاقتصاد ينمو، لكن كم عدد المستفيدين؟، مقال منشور على الانترنت بتاريخ 24 / 4 / 2013 ، متوفر على الرابط التالي : [www.irinnews.org/ar/report](http://www.irinnews.org/ar/report)
- [31] حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر وسط الغنى في العراق، مجلة مدارك، العدد التاسع، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، متوفر على الرابط التالي: [www.madarik.net](http://www.madarik.net)
- [32] حنان عبد الخضر هاشم وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الاثار الفعلية والمعالجات المقترحة، جامعة الكوفة، تحت النشر، 2008.
- [33] وفاء جعفر المهدي وآخرون، الاوراق الاولية لأعداد السياسة الوطنية للتشغيل، ورقة خلفية مقدمة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، 2009.
- [34] فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي... فرص وتحديات (دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية الجامعة، العدد 27.
- [35] جمال عزيز العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق ( البطالة والتضخم) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد19، 2015.
- [36] جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطني 2007-2010، بغداد، 2010.
- [37] عبد الرحيم مكطوف حمد، سوق العمل في العراق بين الطالة والتشغيل (دراسة تحليلية)، بحث مقدم الى وزارة التربية، 2010.
- [38] PaI Sletten and Louy H.Rashid, comparison of Iraqi labor force statistics 2005
- [39] حسن لطيف كاظم الزبيدي، كامل علاوي كاظم، الفقر ونظام البطاقة التموينية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ( 22 )، السنة الثامنة، 2012.
- [40] كتاب ملخص اوضاع العراق، الشركاء الدوليون في العراق، كانون الاول 2010.
- [41] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق، 2010، ص 17 جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق، 2010.
- [42] البطاقة التموينية والمفردات المفقودة، 5 / 1 / 2015 متوفر على الرابط التالي :
- [43] جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المجموعة الاحصائية السنوية، 2011.
- [44] فلاح خلف الربيعي، دور شبكات الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة، مجلة الحوار المتمدن، العدد (2288)، 2008/5/21، متوفر على الرابط التالي : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=135246>

- [45] الاهداف الانمائية اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2010، التقرير الوطني الاول حول حالة السكان في أطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والاهداف الانمائية للألفية.
- [46] منتهى زهير محسن السعدي، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2013.
- [47] جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، بغداد، 2009.
- [48] تقرير البنك الدولي، الوعد غير المنجز للنفط والنمو، الفقر والاندماج والرفاهية في العراق 2007-2012، 2014.
- [49] جمال عزيز فرحان العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (البطالة والتضخم والفساد)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد19، 2015.